ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي حَازمِ بنِ دِيْنَارٍ، عن أَبي إِدْرِيْسَ الخَوْلاَنِيِّ حينَ قَالَ[1]: دَخَلْتُ مَسْجِدَ دمشقَ فإذا أنا بفَتىً [شابٍ] [١٤٤] بَرَّاقِ الثَّنايا، وإذا النَّاسُ مَعَهُ، وإذا اختَلَفُوا في شَيْءٍ أسنَدُوا إِلَيْهِ، وَصَدَرُوا عن رَأْيِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَقِيْلَ لي: هَـٰذَا مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ» [٢/ ٩٥٣ رقم (١٦)].

ما يُريدُ بِقَولِهِ: «برَّاقِ الثَّنَايَا»؟

قال عبدُالملكِ: يُرِيْدُ: إنَّه كثيرُ التَّبَسُّمِ، ضَحُوْكُ السِّنِّ، سَهْلُ الوَجْهِ وَالخِلْفَتَين.

[شرح غَريبِ كتابِ اللِّباسِ][2]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

= الأمر وأرجيتُهُ وكأنَّ صاحبَ هذه اللُّغة كان ألثغ اللِّسان، فصيَّر الجيمَ كافاً كما صيَّرها بعضُ اللُّثْغ قافاً، فقال: اللُّقام أراد اللِّجام، وَحَكَىٰ بعضُ اللُّغويين أركنته الأمرَ أي: ألزمته إيَّاهُ، فيكون المعنىٰ علىٰ هَـٰذَا: ألزِمُوا هَـٰذَين ذنوبهما حتَّىٰ يفيئا أي: يرجعا إلىٰ ما كانا عليه من التَّوَاد».

أقول ـ وعلى الله أعتمدُ ـ: اللُّغة التي تُعْتَمَدُ وتُبْنَىٰ عليها القَوَاعِدُ هي اللُّغةُ الصَّحيحةُ السَّلِيْمَةُ، لا المحرَّفةُ عن جهتها، كما لا تُعتمد إلاَّ لُغة العُقلاءِ الأَصِحَّاءِ.

(١) هَـٰذَا الحديثُ من كتابِ الشِّعر كان حقُّه أن يذكَر هُناك ولكنَّ الناسخ قدَّمه، ولم أتبين هَـٰذا إلاَّ بعد طبع أصولِ الكتاب.

(٢) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩١٠، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٢/ ٨٠، ورواية سُوَيْدٍ: ٤٩٠، والاستذكار: ١٦/ ١٦١، والتَّعليق عَلَى المُوطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣٢٧، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢١٨، والقَبَس: ١١٠٠، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٠١، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٢٦٧، وكشف المغطَّىٰ: ٣٤٧.